وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم ١٥٢٨٨
التاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨
الإحالة

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

للبنك الوطني الإسلامي / شركة مساهمة مغفلة عامة

المنعقد في فندق الشيراتون قاعة أمية بدمشق بتاريخ يوم الثلاثاء الموافق

2024/5/28

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة البنك الوطني الإسلامي إلى السادة المساهمين فيه والمنشورة في الصحف اليومية التالية:

جريدة البعث العدد رقم (1147) وجريدة الثورة العدد رقم (1154) تاريخ 2024/05/14 وجريدة البعث العدد رقم (1148) وجريدة الثورة العدد رقم (1155) تاريخ 2024/05/15

وعلى الدعوة المعدلة الموجهة من مجلس إدارة البنك الوطني الإسلامي إلى السادة المساهمين فيه والمنشورة في الصحف اليومية التالية:

جريدة البعث العدد رقم (1155) وجريدة الثورة العدد رقم (1162) تاريخ 2024/05/23 وجريدة البعث العدد رقم (1156) وجريدة الثورة العدد رقم (1163) تاريخ 2024/05/24

ووفقاً لأحكام قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وأحكام المواد (30/29/28) من النظام الأساسي للبنك الوطني الإسلامي انعقدت في تمام الساعة/10.30/ من صباح يوم الثلاثاء الموافق لليوم الثامن والعشرون من شهر أيار من العام 2024 الهيئة العامة العادية لشركة البنك الوطني الإسلامي المساهمة المغفلة العامة في فندق الشيراتون قاعة أمية

ترأس اجتماع الهيئة العامة العادية السيد الدكتور محمد انس محمد خير حمد الله بصفته رئيس مجلس إدارة وقام بتعين السيد الأستاذ المحامي غيث همّت كاتباً ومقرراً للجلسة والسيدين طلعت صدقي ومحمد عمار برنجكجي مراقبي تصويت وجمع الأصوات وفرزها وبلغ عدد الأسهم الحاضرة 75.601% من أسهم البنك وذلك بعد حضور كل من السادة:

1-السيد هيثم الحسين والسيد شادي حجير مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/3440/8488 بتاريخ 2024/5/22

2-الآنسة رويدة علي والآنسة راما خربوطلي والسيدة أسيل الحسين والآنسة ريما القباني مندوبات عن مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي وذلك بموجب كتاب التكليف الصادر عنها رقم 16/2369/ص تاريخ 2024/05/20

3-السيد أحمد القصار والآنسة مروة منصور مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك بموجب كتاب التكليف الصادر عنها رقم 643/ص-م-إ- تاريخ 2024/05/16

4-كما حضر السيد مجد الدين شهوان مدقق الحسابات الخارجي.

وقد حضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة وهم:

1-رئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد أنس محمد خير حمد الله

2-نائب رئيس مجلس الإدارة الأستاذ محمد طارق السراج

والسادة أعضاء مجلس الإدارة:

3-السيد محمد كاظم عويضة

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك - مديرية الشركات - دائرة الشركات

صورة طبق الأصل
٢٩ أيار ٢٠٢٤

4- السيد رصين مرتيني
5- السيد رفعت آل عمو
6- الدكتور راكان رزوق
7- السيد حسين حموي
8- السيد أحمد الرضي

وتغيب الأستاذ عماد الدين غصن بعذر مبرر

كما حضر السادة الأفاضل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وهم:

1- الدكتور أحمد سامر القباني
2- الدكتور فريد الخطيب
3- الأستاذ عبد الوهاب الشماع

كما حضرت السيدة بتول وليد عبد الكريم /مراقب مصرفي داخلي

وقد حضر الرئيس التنفيذي للبنك السيد أمير رهوان

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون ومراعاة كافة الشروط الشكلية والموضوعية للانعقاد، أعلن رئيس الجلسة قانونية الجلسة لتوافر شروطها كما أعلن افتتاح الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي تضمن البنود التالية والواجب الاطلاع عليها ومناقشتها والتصويت عليها وفق مايلي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة 2024.
2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية للبنك لعام 2023 وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة في 2023/12/31 .
3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن العام 2023.
4- مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية 2023 والميزانية الختامية الموقوفة في 2023/12/31 والمصادقة عليهم، ومناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنك وتطورها خلال عام 2023.
5- اتخاذ القرار فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق احكام القوانين والمصادقة عليه.
6- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال السنة المالية 2023 والمصادقة عليه.
7- اتخاذ القرار بخصوص الأرباح والخسائر.
8- الاطلاع والمصادقة على تعويضات وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2023، والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2024 واتخاذ القرار بخصوصها.
9- البحث والاطلاع في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023 واتخاذ القرار بخصوصها.
10- انتخاب مدقق الحسابات للعام 2024 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابه.
11- الاطلاع على موافقة السادة مصرف سورية المركزي على تعيين السيد حسين حموي كممثل جديد لعضو مجلس الإدارة شركة نيوجينرايشن في عضوية مجلس الإدارة.
12- تعيين عضوين جديدين في هيئة الرقابة الشرعية وذلك عملاً بأحكام قرار السادة مصرف سورية المركزي رقم 50/ م.ن تاريخ 2020/04/16، وتفويض مجلس الإدارة بالاتفاق معهم على شروط التعاقد وعلى خطاب تعيينهم.
13- الاطلاع على تمديد استخدام العقار رقم 3/31 منطقة المزة العقارية والعائدة ملكيته للسيد رئيس مجلس الإدارة وزوجته كمقر مؤقت لإدارة البنك والذي تم تقديمه للبنك على سبيل الإعارة وبدون تحميل البنك لأي بدلات ولمدة سنة ميلادية وذلك وفقاً لأحكام المادة 1/152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 والمصادقة عليه.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

14-عرض الخدمات والاستشارات المقدمة بموجب الاتفاقية مع السادة الايوفي والنفقات المترتبة عليها والمصادقة عليها.

وبعد قراءة جدول الأعمال يوشر بمناقشته وفق ما يلي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة 2024.

قام السيد رئيس الجلسة بإلقاء كلمته والتي تشكر فيها جميع الجهات ذات العلاقة بالعمل المصرفي وشكر أعضاء مجلس الإدارة والسادة العلماء الأفاضل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والسادة المساهمين والعملاء والإدارة التنفيذية وموظفي البنك على المجهود الذي يبذلونه كما وكلف رئيس الجلسة السيد أمير رهوان الرئيس التنفيذي للبنك بتلاوة تقرير مجلس الإدارة عن عام 2023

كما وأوضح السيد أمير رهوان الخطة المستقبلية للبنك عن عام 2024 والتي تضمنت التوجهات والأهداف المستقبلية بما في ذلك افتتاح فروع جديدة للبنك ومواكبة التطورات في المجال المصرفي بما يتماشى مع قرارات الجهات الوصائية.

2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية للبنك لعام 2023 وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة في 2023/12/31 .

تلا السيد مجد الدين الشهوان تقرير مدقق الحسابات وبين فيه أن البيانات المالية الموحدة للبنك الوطني الإسلامي تظهر بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي للبنك بما في ذلك القرض الحسن الممنوح من قبل السادة المؤسسين.

وأكد على التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة وأشار بأن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها وكذلك مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأنه يوصي بالمصادقة عليها.

3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن العام 2023.

وضح الدكتور أحمد سامر قباني رئيس هيئة الرقابة الشرعية في البنك الأعمال والمهام التي قامت بها الهيئة خلال العام المنصرم وذلك من خلال النقاط التالية:

1-تدقيق نماذج العقود والوثائق التي تم اعتمادها في الإدارات المختلفة للبنك للوصول إلى الصيغة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-مراقبة وتدقيق السياسات والإجراءات المتبعة وعقود المعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك.

3-إقرار الصيغ التمويلية المطبقة والمنتجات الجديدة في البنك.

4-إصدار الفتاوى والقرارات والإرشادات اللازمة لإبداء الرأي في مدى مطابقة المعاملات والتطبيقات لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

5-مراجعة وتدقيق نسب توزيع أرباح على حسابات الاستثمار ومدى توافقها المطلوب مع أحكام الشريعة الإسلامية.

6-إقرار السياسة الشرعية للبنك الوطني الإسلامي ليتم التزام البنك بإداراته وفروعه بمضمونها.

7-اطلعت على التقارير الصادرة عن إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

كما أبدَ الدكتور أحمد سامر قباني نتائج اعمال توصيات هيئة الرقابة الشرعية عليها والتي تجلت في النقاط الاتية:

1. العمليات التي قام بها البنك من خلال ما اطلعنا عليه تبنى على أسس مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمعايير الشرعية والقرارات الصادرة من قبلنا.

2. توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار مطابق للدراسة التي تم إقرارها في هيئتنا موافق لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. فريضة الزكاة تقع على عاتق مساهمي البنك حيث إن البنك غير مخول بإخراج زكاة أمواله مباشرة.
4. لم يتم تجنيب أي أرباح خلال العام لعدم وجود أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
5. ومن خلال ما سبق فقد حصلت الهيئة على أدلة تكفي لإعطاء رأي مقبول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
6. وتوصي هيئة الرقابة الشرعية إدارة البنك التنفيذية بإيجاد صيغ جديدة للمعاملات المصرفية الإسلامية ووضعها في الخدمة في أقرب وقت ممكن، ومزيد من الحرص على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، كما توصي إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي بالتدقيق الدوري على إدارات وفروع البنك على مدار العام.

4. **مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية 2023 والميزانية الختامية الموقوفة في 2023/12/31 والمصادقة عليهم، ومناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنك وتطورها خلال عام 2023.**

تمت مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مدقق الحسابات.

أوضح السيد أمير رهوان للسادة المساهمين من خلال شاشة العرض معلومات عن البنك والأسهم كما تطرق لاهم بنود الميزانية بمختلف جوانبها

كما تم مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنك حيث تم شرح وضع محفظة التسهيلات الائتمانية وفق عرضها على المساهمين من خلال شاشة عرض وقد تبين من خلال العرض النتائج التالية:

بلغ رصيد ذمم البيوع المؤجلة والأنشطة التمويلية ولغاية 2023/12/31 ما مجموعه:**2,017,126,830 ل.س** وذلك بعد طرح مخصصات الخسائر الائتمانية البالغة **4,281,318ل.س.**

بلغ رصيد التمويلات الممنوحة للشركات حتى تاريخ 2023/12/31 ما مجموعه:**2,002,279,704** ل.س ,بالمقابل تم منح الافراد ما مجموعه:**14,847,126**ل. س.

تم توزيع التسهيلات بما يتوافق مع تعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص حيث شملت التمويلات (القطاعات الإنتاجية 75% والقطاعات الأخرى 25%) من اجمالي المحفظة

كما تجدر الإشارة ان كامل رصيد المحفظة التمويلية هي ديون عاملة منتجة ولا يوجد أي أقساط مستحقة غير مدفوعة لغاية تاريخ 2023/12/31.

كما تطرق السيد أمير رهوان لاهم بنود بيان الدخل وأثنى على السادة المساهمين المؤسسين لتنازلهم عن جزء من القرض الحسن.كما استعرض النسب المالية المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

وقد فتح السيد رهوان المجال للسادة المساهمين طرح الأسئلة

المهندس **خليل إبراهيم الخشي** أثنى على الإدارة في البنك والسادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية كما شكر كبار المساهمين من المؤسسين لتبرعهم بجزء من القرض الحسن وان ما يهم صغار المساهمين ارتفاع قيمة الأسهم وهذا ما حصل ثم ابدى استفساره عن مبالغ التعويضات والمدينين لدى البنك

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

الدكتور إبراهيم طلحة: اشتكى عن عدم تنظيم البوفيه وتنظيم الدور كما طلب من السيد امير رهوان بطرح خدمات تدعم الإنتاج الزراعي والحيواني بما يساهم في تحسين البنك

الدكتور زياد زنبوعة طلب التوضيح بخصوص تفاصيل القرض الحسن وسأل عن الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف المدرجة في بيان الدخل وطلب إيضاحات عن الرقم , وبالنسبة للمرابحة والذمم وموضوع المصطلحات ونسب إيرادات ذمم البيوع المؤجلة الى رصيد هذه الذمم.

الدكتور وليد الأحمر بين ان هنالك امال كبيرة للمساهمين عند اكتتابهم على أسهم البنك وبين ان اهداف البنك الوطني الإسلامي هي تقديم خدمات إسلامية خارج الخدمات المقدمة من قبل البنوك الإسلامية الأخرى وطلب إيضاح بهذا الخصوص و طلب زيادة رأس مال البنك و بما يتناسب مع التضخم واثنى على تنازل المؤسسين عن جزء من القرض الحسن

الدكتور عمر حسيني واثنى على تنازل المؤسسين عن جزء من القرض الحسن وشكر الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة وأثني على افتتاح شبكة الفروع الخاصة بالبنك وطالب الإسراع في افتتاح فرع للبنك في محافظة حماة

السيد لؤي محمد السكر طلب تحديث مكنات الصراف الالي بحيث تقبل السحب والإيداع كما طالب بزيادة رأسمال البنك وبشكل سريع ليتمكن من منافسة باقي البنوك.

وأجاب السيد أمير رهوان عن الاستفسارات والملاحظات المبينة أعلاه وفق الاتي

ان البدلات والتعويضات تمنح وذلك تقديرا لبعض الجهود الاستثنائية واستثمارا للجهود البشرية كما أوضح بخصوص موضوع التنظيم والدخول سيتم تدارك ذلك لاحقاً.

بما يخص القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعية فان مدة شهرين ونصف غير كافية للبدء بمثل هذه المشاريع لحين معرفة الجدوى من تلك المشاريع

وبخصوص القرض الحسن فانه يتضمن جزء بالقطع الأجنبي و هنالك فروقات في سعر الصرف و هذه الفروقات أدت لوجود خسائر ظاهرة في بيان الدخل علماً بانه تم تنازل المؤسسين عن تلك المبالغ غطى هذه الخسارة.

وبين السيد رهوان ان هنالك خطط بخصوص التطوير والانتشار الجغرافي وتوسيع نطاق الخدمة

كما وضح ان موضوع راس المال سيتم تقيمه بعد مضي فترة على التشغيل لمعرفة مقدار راس المال المفيد للبنك كما انه يجب اجراء التقييم للأعمال ودراسة النسب بشكل سليم

وبخصوص المصلحات الشرعية فأكد ان البنك والهيئة الشرعية ملتزمين بالمصطلحات الشرعية

كما أكد السيد رهوان بخصوص موضوع السحب والإيداع من خلال الصرافات انها قيد الدراسة

القرار الأول:

وبعد المداولة تمت الموافقة (بالإجماع) على تقرير مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية 2023 والميزانية الختامية الموقوفة في 2023/12/31 .

5. **اتخاذ القرار فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات وفق احكام القوانين الناظمة لذلك.**

بناء على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وبناء على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002، ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي ذوات الأرقام 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 و1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى كل من الاحتياطي القانوني، والاحتياطي الخاص.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

وعليه تم اقتطاع الاحتياطي القانوني والخاص بمبلغ وقدره **39,125,036 ل.س** لكل منهما وفق التالي:

البيان:	2023 – ليرة سورية
الربح قبل الضريبة:	**46,948,102,827**
ينزل منه:	
أرباح فروقات القطع غير المحققة	**(46,556,852,465)**
الربح قبل الضريبة الواجب اقتطاع الاحتياطات منه	**391,250,362**
الاحتياطي القانوني/ الخاص 10%	**39,125,036**

ويبيّن الإيضاح رقم 19 ضمن البيانات المالية المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كافة التفاصيل المتعلقة بتشكيل هذه الاحتياطيات.

القرار الثاني

وبعد المداولة تم اتخاذ القرار بالموافقة (بالإجماع)

6. **إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال السنة المالية 2023 والمصادقة عليه.**

عرض رئيس الجلسة على الحضور إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك عن السنة المالية 2023.

القرار الثالث:

وبعد المداولة تم اتخاذ القرار بالموافقة (بالإجماع)

7. **اتخاذ القرار بخصوص الأرباح والخسائر.**

تحدث السيد رئيس الجلسة أنه وبالنظر إلى القوائم المالية الخاصة بالمصرف، نبيّن لكم ما يلي:

بلغت صافي أرباح البنك للعام 2023: **46,819,497,227 ل.س**، وبلغت صافي الأرباح بدون أرباح تقييم مركز القطع البنيوي **262,644,762 ل.س.**

سيتم اقتطاع الاحتياطيات القانونية اللازمة منها بمبلغ **78,250,072 ل.س**، وسيحوّل المبلغ المتبقي البالغ **184,394,690ل. س** لتغطية جزء من الخسائر المدوّرة المحققة، وذلك كما يلي:

البيان:	2023 – ليرة سورية
رصيد الخسائر المتراكمة المحققة كما في 2023/01/01:	**(852,264,049)**
صافي أرباح العام 2023 المحولة للأرباح المدوّرة:	**(184,394,690)**
رصيد الخسائر المتراكمة كما في 2023/12/31:	**(667,869,359)**

القرار الرابع:

-وبعد المداولة تم اتخاذ القرار بالموافقة (بالإجماع)

8. **الاطلاع والمصادقة على تعويضات وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2023، والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2024 واتخاذ القرار بخصوصها.**

استناداً إلى أحكام المادة /19/ من النظام الأساسي للبنك الوطني الإسلامي و أحكام المادة /165/ و لاسيما الفقرة /2/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 و

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك - مديرية الشركات - دائرة الشركات

قرار مجلس الإدارة في اجتماعه رقم /17/ و الذي نص على رفع توصية للهيئة العامة بتحديد تعويضات وبدلات حضور لجلسة اجتماع مجلس الإدارة للسادة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ثابت يبلغ **6,000,000 ل.س** لكل عضو عن كل حضور لجلسة اجتماع مجلس ومبلغ **3,000,000 ل.س** لكل عضو عن كل حضور جلسة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وفي حال تزامن يوم اجتماع المجلس مع اجتماع اللجنة فإن العضو يستحق بدل حضور اجتماع المجلس فقط كما تنازل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن تعويضاتهم وبدلاتهم عن عام 2023.

وبخصوص والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2024 واتخاذ القرار بخصوصها فقد تم بانه سيتم اعتماد نفس المبالغ والأسس المعتمدة في عام 2023 على ان يتم اقراها في الهيئة العامة المقبلة

القرار الخامس:

- وبعد المداولة تمت الموافقة (بالإجماع).

9. البحث والاطلاع في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023 واتخاذ القرار بخصوصها.

وأوضح السيد رئيس الجلسة أنه وفقاً لإحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريع رقم 29/ لعام 2011 ولا سيما المادة /156/ والمادة /19/ من النظام الأساسي للمصرف تحدد الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد عن 5% من الأرباح الصافية

تم تنازل أعضاء مجلس الإدارة مشكورين عن مكافئاتهم لعام 2023

القرار السادس:

وبعد المداولة تمت الموافقة (بالإجماع)

10. انتخاب مدقق الحسابات للعام 2024 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابه:

أشار رئيس الجلسة إلى ضرورة انتخاب مدقق لحسابات البنك تماشياً مع قانون الشركات وقانون تأسيس المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 وتعديلاته وتعليماته التنفيذية والنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعتمدة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وقام رئيس الجلسة بفتح باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للعام 2024 وعرض السيد رئيس الجلسة على السادة المساهمين توصية السادة لجنة التدقيق في البنك والمتضمنة ترشيح السيد محمد عماد الدركزلي ليكون مدققاً لحسابات البنك عن الدورة المالية 2024 وتم انتخابه باعتباره من المدرجين في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

القرار السابع:

بعد المداولة تمت المصادقة على القرار (بالإجماع)

11. الاطلاع على موافقة السادة مصرف سورية المركزي على تعيين السيد حسين حموي كممثل جديد لعضو مجلس الإدارة شركة نيوجينرايشن في عضوية مجلس الإدارة.

عطفاً على موافقة السادة مصرف سورية المركزي رقم 16/787/ص تاريخ 2024/2/14 واستناداً على أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 لاسيما المادة 139 الفقرة 4 وإلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/0/1186 تاريخ 2011/6/1 والمتضمن الآليات الواجب اتباعها لتعيين الشخصية الاعتبارية للممثل عنها في مجلس الإدارة وعلى كتاب عضو مجلس الإدارة السادة شركة نيوجينرايشن رقم 1390/م.أ.و+5 تاريخ 2023/12/3 تم تسمية السيد حسين حموي كممثل لشركة نيوجينرايشن في مجلس الإدارة

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ★ مديرية الشركات - دائرة الشركات ★

واخذت الهيئة العامة العادية علماً بذلك

12. **تعيين عضوين جديدين في هيئة الرقابة الشرعية وذلك عملاً بأحكام قرار السادة مصرف سورية المركزي رقم 50/ م.ن تاريخ 2020/04/16، وتفويض مجلس الإدارة بالاتفاق معهم على شروط التعاقد وعلى خطاب تعيينهم.**

بين رئيس الجلسة الدورالهام لهيئة الرقابة الشرعية في العمل المصرفي الإسلامي وخصوصاً ما يدخل ضمن اختصاصها من تقديم التقرير السنوي للهيئة العامة والذي تبين فيه مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الاسلامية مع ملاحظاتها وتوصياتها

كما وبين رئيس الجلسة أن مجلس إدارة البنك في اجتماعه السادس عشر قد قام بترشيح السادة التالية أسماؤهم كأعضاء في هيئة الرقابة الشرعية وذلك لزوم استكمال عدد أعضاء الهيئة إلى (5) بما يتوافق مع أحكام القرار (50/م.ن) تاريخ 2020/4/16 عن مجلس النقد و التسليف في مصرف سوريا المركزي :

1- السيد الدكتور محمد حسان عوض
2- السيد الدكتور خضر أحمد فائز شحرور

مع العلم أنه سيتم استكمال الموافقات من قبلنا لدى السادة مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي واستمرار ولاية هيئة الرقابة الشرعية للهيئة العامة القادمة

القرار الثامن:

وبعد المداولة تمت الموافقة (بالإجماع)

13. **الاطلاع على تمديد استخدام العقار رقم 3/31 منطقة المزة العقارية والعائدة ملكيته للسيد رئيس مجلس الإدارة وزوجته كمقر مؤقت لإدارة البنك والذي تم تقديمه للبنك على سبيل الإعارة وبدون تحميل البنك لأي بدلات ولمدة سنة ميلادية وذلك وفقاً لأحكام المادة 1/152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 والمصادقة عليه.**

نظراً لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والمعقودة في العام المنصرم فقد قام رئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد أنس حمدالله مشكوراً بتمديد إعارة العقار رقم 3/31 منطقة المزة العقارية ليكون مقراً مؤقتا لإدارة البنك الوطني الإسلامي لمدة سنة إضافية وذلك دون ان يترتب أي مبلغ أو تعويض اوبدل على البنك لقاء ذلك وفقاً لأحكام المادة 1/152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011.

القرار التاسع:

وبعد المداولة تمت الموافقة (بالإجماع)

14. **عرض الخدمات والاستشارات المقدمة بموجب الاتفاقية مع السادة الايوفي والنفقات المترتبة عليها والمصادقة عليها.**

لم يتم تقديم أية خدمات من قبل الأيوفي لذا لم يرتب على البنك أيه تكاليف

القرار العاشر:

وبعد المداولة تم الموافقة (بالاجماع)

وبعد الانتهاء من جدول الأعمال المطروح أعلن ختام الجلسة في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق في 28-05-2024 وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً وتامين نسخ منه اصولا لكل من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك و هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ومصرف سورية المركزي وسوق دمشق للأوراق المالية

صورة طبق الأصل
٢٩ أيار ٢٠٢٤

رئيس الجلسة	كاتب الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي الوزارة

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك - مديرية الشركات - دائرة الشركات